لماذا رفضت الدول العربية

بعض قرارات مؤتمر (هافانا)

للتجارة الدولية

بقلم يحيى حامد السيفى

لعله مما يلفت النظر فى قرارات المؤتمر الامور الآتية:

أولا — تنص المادة ١٢ على الآتى :

«يعترف الاعضاء ان الاستثمارات الاجنبية، سواء منها الخاصة أو العامة يمكن أن تكون ذات شأن كبير فى ترقية الشئون الاقتصادية ، وبالتالى تؤدى إلى التقدم الاجتماعى. وذلك باتخاذ ضمانات وتدابير كافية للتأكد من أن الاستثمارات الاجنبية لا تستخدم كوسيلة للتدخل في الشئون الداخلية أو السياسات القومية للاعضاء . ويعترف الأعضاء أيضا أنه من الممكن تسهيل التقدم الاقتصادى إذا منحت الاستثمارات الاجنبية فرصا متساوية مع رؤوس الاموال القومية . وعلى ذلك يوافق الاعضاء — فى الحدود المذكورة — على تهيئة أوسع الفرص للاستثمارات وتقديم أكبر ضمان لرؤوس الاموال الموجودة فعلا، والمنتظرة مستقبلا » .

ومعنى كل ذلك أن الدول الاعضاء تعترف باطلاق المنافسة بين رؤوس لاموال الاجنبية والقومية ... ولكننا إذا استعرضنا المركز المالى لكافة

الدول نجد أنه لاتوجد إلا دولة واحدة هى التى تستطيع أن تصدر رؤوس الأموال ، وهى الولايات المتحدة الامريكيةحيث إنها هى التي تملك فائضا من رؤوس أموالها ترغب فى تصديره إلى الخارج . وذلك لعاملين :

١ — وجودهذا الفائض من رؤوس الاموال داخل أمريكايهدد باندفاعها إلى المضاربة مما ينذر بأزمة خطرة على النظام الاقتصادى الاميركى ، حيث أن الصناعة الاميركية كادت تصل إلى حد التشبع .

٢ — تصدير رؤوس الاموال الأمريكية إلى الخارج يخل إلى حد كبير مشكلة الدولار ويوفره لدى الدول، فتستطيع أن تشترى منتجات أميركا . ومن المعروف أن استمرار وجود مشكلة الدولار يهدد تجارة أمريكا الخارجية بخطر كبير ينعكس على معدل الانتاج .

هذا فيما يتعلق بأمريكا ، أما بقية الدول الاخرى — بدون استثناء — فانها فى حاجة ماسة إلى رؤوس الاموال القومية لاستخدامها فى مشروعات التعمير ، وبالتالى فلا يمكنها تصدير أى جزء منها إلى الخارج .

والملاحظة الثانية على المادة الثانية عشر هذه أنها تفترض — بل إنها تشترط — أن رؤوس الاموال الأجنبية لا تؤدى إلى تدخل الدولة المصدرة لها فى الشئون الداخلية للدولة المستوردة لهذه الاموال . فهل يمكن ضمان تنفيذ هذا الشرط ؟ ! نستطيع أن نتنبأ بالاجابة على هذا السؤال بالنفى ، وذلك لسبب بسيط ، وهو أن الدولة المصدرة تحاول بقدر استطاعتها الاطمئنان إلى إمكان الدول المدينة أن تسدد ما عليها من ديون ، فقد تبين للولايات المتحدة الاميركية أن معظم الدول الاوربية المدينة لها قبل الحرب العالمية الثانية عجزت عن الوفاء بديونها . وعلى ذلك خسرت أميركا الجزء الاكبر من استثماراتها . ومحاولة الاطمئنان تعنى سيطرة الدولة الدائنة والإشراف علي المشروعات التي تستثمر فيها رؤوس أموالها . كما تعنى أيضا

تدخل الدولة الدائنة لتوجيه رؤوس أموالها إلى نواحي النشاط الاقتصادى الملائمة لها . من كل هذا يتبين لنا أن هذا الشرط عديم الفائدة . وتتضح هذه الحقيقة من شروط القروض التى منحتها الحكومة الامريكية إلى دول غرب أوربا لتنفيذ « برنامج الانعاش الاوربي » المعروف باسم «مشروع مارشال» فقد نصت الإتفاقية على إشراف الحكومة على أنواع السلع التى تستوردها بمقتضي الاتفاقية .

ثانيا : — وفيما يتعلق بتحويل رؤوس الأموال الاجنبية إلى رؤوس أموال قومية — مع تعويض ذلك بشكل مرض — لم يهتم بها إلا فى بعض حالات فردية . ويبدو هذا من نص الفقرة الثالثة من المادة (١٣) «يساعد الاعضاء على التعاون بين المشاريع الاهلية أو المستثمرين بقصد إنهاض التقدم الاقتصادي في الحالات التي يبدو فيها للأعضاء أن مثل هذا التضامن أمر لازم . »

وقد غرر ببعض البلدان المتأخرة — من حيث عدم نهضة صناعاتها الكبيرة — حتى تقبل هذا الوضع ، بما قدم لها من طعم يتمثل فى نصيب من الاسلاب أعطى لها علي صورة تعويضات .

ومهما يكن من أمر ، فالحقيقة أن الاستثمارات الاجنبية ، فيما خلا التي تعتبر دينا علي الحكومة ، هى ضارة بالمصالح القومية ، وذلك للأسباب الآتية:

١ خطورة هذه الاستثمارات على السياسة الداخلية حيث ان الحماية المناسبة ضدهذه الاستثمارات لاتوجد ولا يمكن تشريعها . وهذا أمر أظهرته التجارب حيث استتبع الغزو الاقتصادى غزو سياسي .

٢ — رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة لا تؤدى إلى التقدم الصناعى القومى ، لالأنها تتوسع فى اجتناء الأرباح من البلاد المتأخرة فحسب ، ولكن لأنها

تسعى أيضا إلى الاستثمارات فى الصناعات التى لا تتعرض مع صناعة [illegible] الأموال . والتى فى الحقيقة تساعد الإمداد بالمواد الخام تعمد صناعات تلك البلاد . وبالتالى يكون الاستعمار الاقتصادى .

٣ — لقد دلت التطورات المالية الحديثة لشركات مثل « شركة الهند البريطانية للصناعات الكبيرة » أن المستثمرين الأجانب قليلو الاستعداد بمساعدة تقدم الصناعات الثقيلة القومية . أما فى الصناعات الأخرى حيث توجد الأموال الاجنبية تحاول أصحاب هذه الاموال خنق تلك الصناعات (القومية) لمدلا من المساعدة على إنمائها .